

من الصعب التكهّن باتجاه الأسعار العالمية

تقرير: 80 دولاراً السعر المتوقع لبرميل النفط خلال السنوات المقبلة

الاقتصاد العالمي وبالتالي نمو الطلب العالمي على النفط «لكن بما أن الاكتشافات والمصادر الجديدة من النفط التقليدي قد تكون ضئيلة سيبقى النفط غير التقليدي وإمكانية انتشار استخراج حول العالم هو العامل الرئيس في تحديد أسعار النفط العالمية في السنوات العشر المقبلة».

وجدت التأكيد على صعوبة إمكانية معرفة اتجاهات الأسعار المستقبلية دون الرجوع إلى حالة إنتاج الزيت الصخري موضحاً أن بعض الدراسات تفيد بأنه وبحلول عام 2035 سيكون معدل إنتاج الزيت الصخري ما بين 10 إلى 14 مليون برميل يومياً وهو يمثل حوالي 12 في المئة من الإنتاج العالمي الكلي للنفط.

وبناءً على هذا السيناريو أشار إلى أن التوقعات تقود لأن يتراوح سعر النفط عندئذ بين 80 إلى 100 دولار للبرميل وذلك لارتفاع الإمدادات النفطية.

ولفت إلى أن هناك توقعات بأن تنخفض أسعار النفط بحلول 2025 إلى 97 دولاراً للبرميل بسبب زيادة الإمدادات من مصادر تقليدية وغير تقليدية موضحاً أن بعض الدراسات أشارت إلى أن الزيت الصخري سيؤدي إلى انخفاض أسعار النفط العالمية التي قد تصل إلى 80 دولاراً للبرميل.

وأكد تقرير المركز الدبلوماسي أن هناك تبايناً في الآراء حول توقعات أسعار النفط المستقبلية ولكن يبقى مستوى 80 دولار للبرميل هو السعر الأقرب للمتوسط المتوقع خلال السنوات القادمة.

واردات الصين من النفط الكويتي بلغت 8.21 ملايين طن في يناير

«كوئتا»: أظهرت احصائية رسمية أمس أن واردات الصين من النفط الخام الكويتي بلغت خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر الماضي 8.21 مليون طن أي ما يعادل نحو 180 ألف برميل يومياً.

وذكرت الإحصائية التي أصدرتها الإدارة العامة للجمارك الصينية أن شحنات النفط الكويتي إلى الصين بلغت في نوفمبر فقط 124 ألف برميل يومياً.

وذكرت أن إجمالي واردات الصين من النفط الخام سجلت ارتفاعاً بلغ 0.8 في المئة عما كان عليه العام الماضي لينبع 5.76 مليون برميل يومياً.

ولفت إلى أن المملكة العربية السعودية لاتزال أكبر ممول للصين خلال نوفمبر على الرغم من انخفاض شحناتها بنسبة 19.7 في المئة لتبلغ 1.04 مليون يومياً تليها سلطنة عمان بـ 558 ألف برميل يومياً مرتفعة بنسبة 40.7 في المئة لتأتي إيران في المركز الثالث بنسبة 25.9 في المئة مايعادل 541 ألف برميل يومياً ثم العراق رابعاً وأنجولا خامساً.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير لها في آخر نوفمبر الماضي أنه من المتوقع أن تحل الصين محل الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم بحلول عام 2020 تليها الهند إذ أن الاقتصادات الناشئة تستعد للمطالبة بمعظم امدادات الطاقة العالمية. وأشارت إلى أن الصين ستكون المساهم الرئيسي في زيادة استخدام الطاقة العالمي على مدى العقد القادم وستحل محلها الهند بعد ذلك لتقود الطلب العالمي على الطاقة في عام 2020.

145 مليون برميل يومياً في عام 2018 موضحاً أن نمو الطلب سيظل مستمراً في كل من الصين والهند لاسيما أن ذلك النمو سيقدر بأكثر من 3 مليون برميل يومياً أي حوالي 60 في المئة من إجمالي النمو العالمي على طلب النفط. وأفاد التقرير بأن هناك عدة عوامل ستحد أسعار النفط في المستقبل القريب حتى 2018 وهي مدى النمو في



استقرار أسعار النفط

نمو الطلب سيظل مستمراً في الصين والهند بمقدار 3 ملايين برميل يومياً

على عكس الدول الصناعية الأخرى

صعوبة إمكانية معرفة اتجاهات الأسعار المستقبلية دون الرجوع إلى حالة إنتاج

الزيت الصخري

منظمة أوبك إلى حوالي 94.5 مليون برميل سنوياً إلى عام 2018 مؤكداً أن ذلك يعني أنه بعد خمس سنوات أي في عام 2018 سيمثل الطلب العالمي على النفط حسب توقعات

العالمي وحاجته إلى طلب المزيد من النفط. وأوضح التقرير أن الطلب العالمي على النفط في عام 2013 بلغ حوالي 89.5 مليون برميل يومياً ومن المتوقع أن

وطبيعة اقتصاديات السوائل البديلة المنافسة للمشتقات النفطية مثل الديزل الحيوي والإيثانول والديزل المنتج من الغاز الطبيعي وغيرها إضافة إلى الحالة الصحية للاقتصاد

«الدولي» يرعى اليوم العربي لذوي الاحتياجات الخاصة

الساحتين الداخلية والخارجية . ولكنها تؤكد كذلك أهمية الدور الذي تلعبه لرفعة بلدها وإعلاء شأنه محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً.

السرhan الذي لمن حرص «الدولي» على مواكبة نشاطات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي الدائم لفعاليتها أينما وجدت، ومتى كانت، أكد على استمرار «الدولي» بالقيام بالخطوة تلوي الأخرى للوقوف إلى جانب هذه الفئة المجتمعية بما تمثله من بعد إنساني، والعمل على تمجيد في مجتمعاتها وبيئتها ومحيطها، بما في ذلك زيادة الوعي المجتمعي بأهميتها دورها التنموي على أكثر من صعيد، جميع مكونات المجتمع، لدعم إلى الاحتياجات الخاصة وشرائح المجتمع الأخرى، داعياً إلى ضرورة تضافر جهود وتنسيق كل الجهود والسبل بما يتناسب والتطور التكنولوجي والمعلوماتي والصحي والاجتماعي والتنموي العالمي.



جانب من زيارة «الدولي»

المحافل العربية والدولية، عجز عن تحقيقها الكثير من الأصحاء والأسوياء، لا تؤكد فقط قوة إرادة هذه الشريحة، وقوة حضورها ووجودها الفاعل على

البلاد، العديد من الانجازات والتجاحات في مختلف المجالات والميادين الرياضية والعلمية والفنية، ورفعوها باسم

خاصا بذوي الاحتياجات الخاصة، لأنهم جزء لا يتجزأ من تركيبة المجتمع الكويتي ومن تسجبه الوطني، والذين طالما حقق الكثير منهم عبر تاريخ

بعد مشاركة بنك الكويت الدولي في رعاية اليوم العالمي للمعاقين الذي احتفلت به وأحيته به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحت رعاية الوزييرة الدكتورة ذكري الرشيد، في إطار احتفال الأمم المتحدة السنوي بهذا التاريخ منذ أن أعلنته يومياً دولياً للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة في العام 1992، رعى بنك الكويت الدولي اليوم العربي لذوي الاحتياجات الخاصة الذي إقامته إدارة رعاية المعاقين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مؤخراً، وكذلك مشاركته فيه بيوم مفتوح اشتمل على العديد من الفعاليات والأنشطة المتنوعة، توجه بتوزيع الهدايا على نزلاء دور الرعاية بمختلف أطيافهم وفئاتهم.

ويهدد المنافسة قال مسئول أول العلاقات العامة في البنك فهد السرحان «أن بنك الكويت الدولي ، وباعتباره بنكاً وطنياً رائداً، دائماً ما يولي برنامجه للمسؤولية المجتمعية اهتماماً

خلال الملتقى الوقفي العشرين

الشريف: « صندوق وقفي للبنك الإسلامي للتنمية» يبدأ 8 مشاريع خلال عام

وقال «هدف الصندوق تنموي ربحي ولابد من التوازن بينهما.. الهدف هو إحياء أراض «وقفية» قد تكون مهملة.. وتحويلها إلى مشاريع استثمارية تدر ربحاً يتفق على مشاريع اجتماعية».

وعن الإنجازات التي توجه للصندوق بأن مشاريعه مشاريع عقارية يمكن أن تضطلع بها أي جهة استثمارية أخرى قال الشريف «الهدف ليس 2.5 أو ثلاثة أو أربعة في المئة وإنما أن نجد الآثار الإيجابية للمشاريع والاستفادة من الأراضي الوقفية المهمة وغير المستغلة.. وعندما ينتهي المشروع يذهب الربح بحمد الله للقراء والساكين والأيتام والتعليم».

وأوضح أن هامش ربح أي مشروع يتحدد من مرحلة دراسات الجدوى وتوزيع الأعباء التمويلية بين جهات عدة منها الصندوق ذاته والبنك الإسلامي للتنمية وبتشارك الجهة المستفيدة صاحبة المشروع في التمويل ويجري الاتفاق في بداية المشروع على مدة التمويل التي تتراوح عادة بين ثمانية أعوام و12 عاماً وطريقة توزيع الأرباح بعد ذلك.

المشاريع المعتمدة منذ تأسيسه سواء التي تم الانتهاء منها أو التي قيد التنفيذ 50 مشروعاً في 25 دولة تتجاوز تكاليفها الإجمالية 1.16 مليار دولار. وعدد مساهمي الصندوق 15 ساهماً من بينهم البنك الإسلامي للتنمية بحصة قدرها 29.5 مليون دولار وصندوق التضامن الإسلامي بالسعودية بحصة 15.9 مليون دولار ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية 7.5 مليون دولار والإمانة العامة للأوقاف بالكويت وبيت التمويل الكويتي بخمسة ملايين دولار لكل منهما وبنك فيصل الإسلامي بثلاثة ملايين دولار.

وقال الشريف إن الصندوق يسعى لزيادة رأسماله بنسبة لم يحددها «كتجنية طبيعية» لتوسع أعماله مشيراً إلى أن زيادة رأس المال ستشمل ضم مساهمين جدد. وشدد على أن الصندوق الذي يحقق أرباحاً سنوية لمساهميته بين 2.5 وثلاثة في المئة يسعى «للتوازن» بين تحقيق الأرباح التي تضمن له الاستمرار والتركيز على المشروعات التنموية.



شعار البنك الإسلامي للتنمية

«المهملة أو البيضاء» غير المستغلة في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية وبناء مجتمعات سكنية أو تجارية عليها تعود بالربح على هذه الدول.

ويوجه الربح لخدمة أعمال خيرية مثل الإنفاق على الفقراء والصحة والتعليم ويحصل الصندوق على نسبة من الأرباح. وقال إن الصندوق هو الوحيد في العالم الذي يستثمر في الأراضي السكنية، وتبلغ أصول الصندوق حالياً 81 مليون دولار وعدد

منها أربع أعضاء في البنك الإسلامي للتنمية هي مصر والسعودية وإندونيسيا والمغرب إضافة إلى بريطانيا والولايات المتحدة ولبنانيا ومقدونيا. وأوضح أن الصندوق تخطى في العام الماضي هدفه لمشاريع قيمتها 210 ملايين دولار حيث بلغت نسبة الإنجاز 104 في المئة. وقال إن صندوق تمير الذي أنشئ في 2001 ويبلغ رأسماله 76.4 مليون دولار يستهدف الأراضي والعقارات الوقفية

قال مسؤول في البنك الإسلامي للتنمية إن صندوق تمير يمتلكات الوقف التابع للبنك اعتمد ثمانية مشاريع قيمتها 210 ملايين دولار ليبدأ تنفيذها خلال العام الهجري الحالي مضيفاً أنه بدأ تنفيذ بعضها بالفعل.

وقال عادل محمد الشريف المدير التنفيذي للهيئة العامة للوقف وهي عضو بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية «في أول السنة الهجرية.. تم تقديم خطة عمل كاملة لمشاريع عديدة للصندوق في الدول الأعضاء وفي الدول غير الأعضاء.

تتكلّم عن ميزانية تقارب 210 ملايين دولار للسنة الحالية».

روبرتز على هامش الملتقى الوقفي العشرين الذي تنظمه الأمانة العامة للأوقاف بالكويت أن تلك المشاريع – التي تشمل إقامة مجتمعات تجارية وأبراج سكنية ومكاتب على أرض وقفية – هي الحد الأدنى المقرر للاضلاع به في العام الحالي. وتقام المشاريع في ثماني دول

انخفض بنسبة 0.1 في المئة رغم وجود مؤشرات إيجابية

انكماش الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا في الربع الثالث من العام

«كوئتا»: أظهرت بيانات رسمية أمس انكماش الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي بنسبة 0.1 في المئة رغم وجود مؤشرات إيجابية لتجنب البلاد الدخول مرة أخرى في الركود. وذكر المعهد الوطني للإحصاء في تقرير له أن هذا التراجع بنسبة 0.1 في المئة في الفترة من شهر يوليو إلى سبتمبر الماضي سيتبعه نمو قوي نسبياً يصل إلى نسبة 0.6 في المئة في الربع الثاني. وأضاف أن «الاقتصاد نما على أساس سنوي في العام الحالي بنسبة 0.1 في المئة ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام إلى نسبة 0.2 في المئة».

وتوقع التقرير أن يستأنف الاقتصاد في الربع

البدر: الكويت لديها قدرات لكن خطة التنمية ناقصة

نهاية العمر بل تحتاج إلى خطوات يتم تنفيذها على أرض الواقع فيتم معه تحقيق الحلم». وأضاف البدر أن الكويت حين وضعت خطة للتنمية جاءت ناقصة ولم يتم تحديد رؤية أو تصور مناسب لتنفيذها وبالتالي تأجلت بعض المشاريع إما بسبب الروتين والإجراءات المعقدة التي حالت دون تنفيذها أو بسبب التباين في الرؤى بين الحكومات ومجلس الأمة».

كشف نائب رئيس شركة الأنظمة الآلية والمدير العام الأسبق ل بنك الخليج علي البدر، أن الكويت تمتلك القدرات والإمكانات التي تجعلها رائدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، مضيفاً : «ولكن حكوماتنا المتعاقبة كانت دائماً تفقد إلى الرؤية أو الهدف والاليات المنبجعة للوصول إليها. وأشار إلى أن «حلم التحول إلى مركز مالي والقيمي ليس عروسا تنتظر عريسها إلى